

موجز يتعلق بالسياسة العامة: الفرص المتاحة لاتخاذ الاجراءات تغيير المناخ والهجرة في العراق

مؤتمر الاطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP-٢٧

ستعقد الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-٢٧) في الفترة من ٧ - ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢ وهو مؤتمر يتسم بطابع استراتيجي لأنه سيلقي الضوء هذا العام على تعزيز الشؤون المالية (والموارد الأخرى) للدول ذات الأقل موارد كما أن موقع عقد الدورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA سيساعد في لفت الانتباه إلى العراق. ينبغي أن يشكل خطراً وأثار الهجرة المناخية عنصراً حاسماً في هذه المناقشات على النحو الذي رمزت إليه الدورة COP-٢٦ والتي التزمت برفع مستوى العمل وتقديم الدعم والتمويل لتجنب النزوح المناخي والتقليل منه لادنى حد والتصدي له.

ورقة العراق الخضراء

تتكف حكومة العراق على إعداد «ورقة خضراء» وطنية تهدف إلى تقييم وتنفيذ تدابير للتخفيف من أثر تغير المناخ ودعم انتقال العراق الصافي إلى الصفر. في الوقت الحالي، لا تعترف الورقة الخضراء بالهجرة المناخية باعتبارها خطراً أو تحدد إجراءات للاستعداد لمساهمات المهاجرين أنفسهم أو التخفيف أو الاستفادة منها وهذه أحد أهم أوجه القصور لأن تخفيف حدة النزوح الناجم عن المناخ ومعالجته يتطلبان إجراءات محددة وموارد كافية.

مساهمة العراق المستكملة وطنياً

وضعت حكومة العراق الصيغة النهائية لمساهمتها المستكملة وطنياً (NDC) في عام ٢٠٢١ وتطرح السياسة الشاملة للعمل المتعلقة بتغير المناخ في العراق. في حين أن الالتزامات الواردة في NDC جديرة بالثناء إلا أنه لا يتم من خلالها معالجة الهجرة المناخية الأمر الذي يقوض تخصيص الموارد والالتزامات القابلة للتنفيذ للتخفيف من الهجرة المناخية والتصدي لها.

خطة التكيف الوطنية العراقية

بدأت حكومة العراق في عام ٢٠٢٠ عملية وضع خطة وطنية للتكيف NAP كوسيلة لتحديد مجالات تعبئة الموارد وتحليل الثغرات في القدرات المؤسسية ومعالجتها والتوعية بخطة التكيف الوطنية داخل العراق وخارجه. وتتيح عملية التخطيط للخطة الفرصة لضمان التصدي الكامل للهجرة والنزوح وإعادة التوطين المخطط له باعتبارها تحديات وفرصاً محتملة.

معلومات عامة

تم تصنيف العراق على أنه خامس أكثر البلدان عرضة للانهايار المناخي نتيجة تأثره بارتفاع درجات الحرارة وقلّة هطول الأمطار وعدم كفايتها والجفاف الشديد والعواصف الرملية والغبارية والتصحر والفيضانات. وبالإضافة إلى ذلك، أدت سياسات المياه المتبعة في البلدان المجاورة إلى تقليص مصادر المياه الحيوية وأدى النمو السكاني السريع وعدم الترشيح في استخدام المياه إلى الطلب على المزيد من المياه. وبدون الإعداد والتخطيط، من المرجح أن يكون حجم التغير البيئي مدمراً وقد يجبر العراقيين على الانتقال من أجل البقاء. في نهاية عام ٢٠٢١، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ نازح بسبب ندرة المياه (بدراسة ١٠ من أصل ١٩ محافظة في العراق) إضافة إلى ذلك وجدت دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين لعام ٢٠١٨ أن فرد واحد من كل ١٥ أسرة في المناطق المتضررة من الجفاف يضطر أحد أفرادها إلى الهجرة بحثاً عن عمل. هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة ومنسقة لتجنب الأزمات الناشئة المرتبطة بالهجرة المناخية.

ويتيح هذا العام العديد من الفرص الحاسمة للعراق للاستفادة من عمليات وضع السياسات الدولية والوطنية من أجل الحصول على الموارد المالية وتخصيصها وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات والنقل التكنولوجي لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة المناخية والدعوة إليها.

ويحدد هذا الموجز المتعلق بالسياسات الفرص المتاحة لاتخاذ التدابير اللازمة ويحدد الرسائل والتوصيات الرئيسية.

منتدى مراجعة الهجرة الدولية

سيُعقد منتدى مراجعة الهجرة الدولية (IMRF) مؤتمره الافتتاحي من ٢٠١٧-٢٠٢٢ أيار ٢٠٢٢ والمنتدى هو الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن استعراض التقدم المحرز في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية سيختتم المنتدى بإعلان مرحلي حكومي دولي والذي سيقدم للدول الأعضاء إطاراً مهماً للدعوة إلى العمل في المستقبل. وسيقدم الإعلان مدخلاً مهماً للدعوة من جانب البلدان ذات الموارد الأقل (مثل العراق) لتعزيز وصولها إلى الموارد المالية والدعم الفني وبناء القدرات وأيضاً لوضع إطار لالتزاماتها في مجال السياسة العامة - ويجري ذلك من خلال مبادرة التعهد بالسياسات. وينبغي أن تستند الدعوة وإجراءات السياسة العامة إلى الإعلان الذي يتوقع أن يقر بالآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي الذي يدفع إلى الهجرة وأن الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معها لم تكن كافية، بما في ذلك في مجال التمويل المتعلق بالمناخ، مما يترك ثغرات واضحة عند الاستعداد.

فريق العمل الفني المشترك بين الوزارات المعني بالهجرة والاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة في العراق

شكلت حكومة العراق في عام ٢٠٢٠ فريق عمل فني معني بالهجرة لتنفيذ أحكام الاتفاق العالمي للهجرة وأقر فريق العمل الفني الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة في تشرين الاول ٢٠٢٠. وأشارت أنه لا يوجد حالياً أي خطة للطوارئ فيما يتعلق بالهجرة المناخية وأوصت بمعالجة هذه المسألة في الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. ويشكل فريق العمل الفني والاستراتيجية الوطنية باعتبارها الركائز المؤسسية الرئيسية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في العراق وكذلك موارد حيوية للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط فيما يتعلق بالهجرة المناخية. ويتعهد فريق العمل الفني أيضاً بتوسيع عضويته لتشمل ممثلاً عن وزارة البيئة. وهذا التعهد يؤيده وفد حكومة العراق لدى IMRF ويشير إلى ضرورة التصدي للهجرة المناخية من خلال نهج حكومي كامل.

وفي إطار فريق العمل الفني المعني بالهجرة، أنشأت حكومة العراق فرقة عمل للشؤون الاقتصادية مكلفة بمعالجة "الهجرة كمصدر للتنمية المستدامة" كجزء من الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة. وأقر فريق العمل مسألة الهجرة المناخية باعتبارها أولوية في خطة عمله الداخلية. وأشار إلى ضرورة إدماج إدارة الهجرة في الأنشطة الحكومية التي تعالج التدهور البيئي وتغير المناخ. ويقترح فريق العمل انشاء منبرا هاما لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والتنسيق فيما يتعلق بالهجرة المناخية في العراق.

دور شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة UNM العراق

أنشئت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة UNM من أجل ضمان تقديم دعم فعال ومنسق في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وبعد تغير المناخ والهجرة من أولويات UNM في عام ٢٠٢٢. وفي العراق، يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رئيسياً في الدعوة والعمل على:

- تقديم دعم فعال ومنسق في تنفيذ ومتابعة واستعراض GCM
- دعم وكالات الأمم المتحدة وحكومة العراق في إعداد الرسائل الرئيسية لـ IMRF و ٢٧-COP
- الدعوة إلى إدراج الهجرة المناخية في ورقة العراق الخضراء ومناقشات NDC المستقبلية
- دعم وكالات الأمم المتحدة لإعداد مذكرات مشتركة حول الهجرة المناخية لورقة العراق الخضراء والمفاوضات المستقبلية حول NDC
- دعم وكالات الأمم المتحدة وحكومة العراق لتتبع وتحليل وتبادل المعرفة حول الهجرة والتقنيات المناخية لمعالجة ذلك، والتي يمكن أن تسهم أيضاً في صافي الجهود الصفية والحد من التدهور البيئي

الرسائل الرئيسية بشأن الهجرة المناخية

تقدم الرسائل التالية الأساس للمشاركة الاستراتيجية بشأن موضوع النزوح والهجرة بسبب تغير المناخ في منتدى مراجعة الهجرة الدولية ومؤتمر الاطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (٢٧-IMRF, COP) والورقة الخضراء للعراق والمناقشات المستقبلية بشأن مساهمات العراق الوطنية المستكملة NDC.

ينبغي الاعتراف بالهجرة والنزوح في جميع المناقشات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بشأن تغير المناخ. في بعض الأحيان، تعتبر الهجرة استراتيجية تكيف إيجابية تنقذ الأرواح وتقلل من المخاطر وفي أوقات أخرى تولد مخاطر جديدة للمهاجرين ومجتمعاتهم. يتطلب التخفيف من هذه المخاطر ومخاطبتها إجراءات محددة وموارد كافية. لذلك، وضمان تخصيص الموارد الكافية ينبغي مخاطبة النزوح والهجرة المناخية بشكل صريح في الخطط الوطنية مثل (الورقة الخضراء و NDC) والمناخ الدولية مثل IMRF و ٢٧-COP.

يمكن أن تشكل إجراءات السياسة العامة كيفية استخدام التنقل البشري للتكيف مع تغير المناخ. المجتمعات التي لا تستطيع التعامل مع تأثير التغيرات البيئية هي أكثر عرضة للنزوح أو الهجرة. يتم اتخاذ قرار الانتقال هذا بناءً على مجموعة من العوامل - البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية - بالإضافة إلى مدى الدعم المتاح للأسر والمجتمعات المتضررة. إن حكومة العراق لديها القدرة على الحد من المخاطر وبناء القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. ويشمل ذلك دعم المجتمعات المحلية للتكيف مع التغير البيئي والبقاء في أماكنها واستخدام التنقل شكل لائق من أشكال التكيف أو مزيج من الاثنين معاً.

ينبغي أن تكون إجراءات السياسات العامة بشأن الهجرة بسبب تغير المناخ فعالة وشمولية. ويتطلب ذلك على وجه التحديد، أربعة محاور للعمل: (١) التخفيف من التدهور البيئي من خلال الطول القائمة على البيئة، بضمنها الزراعة التكميلية والمتجددة والتقنيات المتكيفة وتحسين أطر إدارة المياه (٢) دعم المجتمعات المتأثرة بتغير المناخ للحد من ضعفها وزيادة قدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية (٣) دعم المهاجرين بسبب تغير المناخ للحصول على حقوقهم واستحداث فرص سبل العيش المستدامة والتوصل إلى الحلول الدائمة و (٤) زيادة قدرة المراكز الحضرية على التكيف مع الهجرة المتزايدة بسبب تغير المناخ.

دعم المجتمعات المحلية المتأثرة بالمناخ من أجل التكيف وبناء القدرة على التكيف. من الضروري مواصلة الاهتمام بالظروف التي تجبر العائلات على الهجرة. في العراق، يعمل معظم المزارعين على نطاق صغير ولا يمكنهم تحمل الاستثمارات أو التقنيات اللازمة لتحسين أساليب زراعتهم من خلال اتباع النهج الملائمة بيئياً والمنتجة. ينبغي أن تستهدف الجهود الرامية إلى التخفيف من التدهور البيئي وتعزيز القدرة على التكيف لاسيما الفئات الأكثر عرضة للنزوح والهجرة.

- الاستثمار في صياغة موجز عن اوجه الضعف في المواقع المتأثرة استنادا الى مجموعة متفق عليها من المؤشرات التي تعكس المعلومات المتاحة حاليا عن قابلية التأثر بالهجرة المناخية.
- استخدام موجز للثغرات الأمنية إلى جانب متابعة البيانات الأخرى لإنشاء "إنذار مبكر" بالمناطق الساخنة المعرضة لخطر النزوح بسبب المناخ والدعوة الى اتخاذ قرارات في الوقت المناسب. كما ينبغي أن يسترشد موجز اوجه الضعف في عمل وأولويات المنظمات الوطنية مثل فريق العمل الفني وفريق المهام
- تعزيز الصلة بين منظمات الهجرة الوطنية (مثل فريق العمل الفني المشترك بين الوزارات وفريق العمل المعنية) والمنظمات المتصلة بتغيير المناخ. وقد ينطوي ذلك على تيسير المشاركة بين الحكومات لتقاسم المعرفة الفنية في مختلف المنظمات؛ ودعم تحقيق التكامل بين المنظمات المختلفة.
- ضمان تمثيل المجتمع المدني والشباب والنساء وقادة المجتمعات المحلية ومشاركتهم بشكل هادف في وضع السياسات والبرامج المرتبطة بالمياه. تعريف الفرق المجتمعية والمنظمات غير الحكومية بأساليب التكيف الدائمة والمستدامة.
- تحديد وتبني وفهم الكيفية التي يساهم فيها تغيير المناخ والهجرة المناخية في نشوب النزاعات الجديدة أو القائمة واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع و/أو تخفيف مخاطر نشوب النزاع.
- تقديم الدعم الفني للحكومة العراقية لضمان تقليل النتائج السلبية لسد مكحول على المجتمعات المحلية. دعم المجتمعات المتضررة لإنشاء فرق للدعوة وتوعية المجتمعات المحلية للتعبير عن مخاوفها واهتماماتها لدى المؤسسات الحكومية المحلية والمركزية

بالنسبة لحكومة العراق

- استخدام المنابر الدولية والوطنية لتحفيز التمويل للعراق للوفاء بالتزاماته للتصدي لتغيير المناخ والهجرة المناخية وتعزيز القدرة على التكيف والاستعداد في المناطق الحضرية.
- الاستثمار في تعزيز البنية التحتية والخدمات الحضرية في المدن التي يوجد فيها عدد كبير (أو متوقع وجود عدد كبير) من المهاجرين بسبب المناخ بما في ذلك المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والاتصالات وبيئة البناء والخدمات الصحية والاجتماعية.
- الاستثمار في بناء المهارات الفنية للأفراد والمؤسسات داخل الحكومة فيما يتعلق بالهجرة المناخية فضلاً عن القدرة على التكيف والاستعداد في المناطق الحضرية

تقديم المساعدة للمهاجرين بسبب المناخ. يحاول المهاجرون الاستقرار في بيئات جديدة معقدة يشمل أن تكون ذات موارد مالية واجتماعية محدودة مما يؤثر على قدرتهم على الوصول إلى الحقوق المدنية والإدارية مثل فرص الحصول على العمل وتوفير الخدمات واعمال الشرطة و / أو تسوية المنازعات رسمياً والضمانات المتعلقة بحقوق الملكية وايصال صوتهم والتمثيل وهذا يتطلب مجموعة من المساعدات المصممة خصيصاً لاحتياجاتهم المحددة.

زيادة القدرة على التكيف في المراكز الحضرية. معظم المدن ليست مستعدة بشكل كامل لاستيعاب التدفق الأخير (والمترابح) للمهاجرين بسبب تغيير المناخ وغالباً ما يشارك السكان بعض التحديات التي يواجهها المهاجرون الجدد بسبب المناخ. لذلك، فإن التدخل في هذا السياق يستدعي اتخاذ إجراءات على نطاق المنظومة وعلى أساس المناطق. ينبغي تعزيز الاستعداد والقدرة على التكيف في المناطق الحضرية في جميع المجالات مثل تقديم الخدمات واستخدام الأراضي وإجراءات العمل الموحدة الشاملة في حالات الطوارئ SOPs التي يعتبر الإنذار المبكر جزءاً منها) والإدارة الحضرية وتصميم البنية التحتية. وينبغي أن تشمل البنية التحتية وتصميم اماكن الايواء وإعادة تدوير المياه وكذلك معالجة النفايات الصلبة والسائلة باستخدام أساليب مناخية مستدامة منخفضة التكلفة وصديقة للبيئة.

يجب على البلدان ذات الخبرات والموارد العالمية تقديم الدعم للبلدان ذات الموارد الأقل. ينبغي أن يشجع IMRF و COP-27 المساعدات الفنية المقدمة من قبل المنظمات والشبكات والخبراء ذات الصلة لدعم البلدان ذات الموارد الأقل - مثل العراق - التي تتسم بشدة التأثير بتغيير المناخ. بالإضافة الى ذلك ينبغي تقديم الدعم الى البلدان المنخفضة الموارد عن طريق المنح والقروض والاستثمارات الخاصة لدعم الجهود الرامية الى زيادة امكانية القدرة على التكيف مع تغيير المناخ وتخفيف المخاطر والاثار الضار للهجرة المناخية.

التوصيات بشأن الهجرة المتعلقة بتغيير المناخ

تهدف التوصيات التالية إلى مخاطبة النزوح والهجرة الناتجة عن تغيير المناخ في العراق. وترد في التقرير الكامل معلومات مفصلة أكثر بالإضافة الى الأساس المنطقي الذي تقوم عليه التوصيات.

بالنسبة الى الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية

- الدعوة إلى الاعتراف بأبعاد الهجرة والنزوح في جميع المناقشات ذات الصلة بالسياسات العامة فيما يخص تغيير المناخ.
- تحسين تتبع وتحليل حالات النزوح والهجرة بسبب المناخ من خلال جمع البيانات بطريقة أكثر منهجية والتعاون فيما بين الوكالات والمنتجات المعرفية المواضيعية التي تتناول العلاقة بين التغييرات البيئية والهجرة والاطول الدائمة وقدرة المناطق الحضرية على التكيف

- مخاطبة مخاطر الصحة العامة المرتبطة بتغير المناخ كجزء لا يتجزأ من معالجة الهجرة المناخية وذلك من خلال الخطة الوطنية للتكيف والرصد الحثيث للأمراض ذات الصلة بالمناخ.
- التأكد من أن أي عملية منع قرار مهم فيما يتعلق بالهجرة المناخية لا سيما إذا كانت تنطوي على امكانية تعطيل الحياة أو تغييرها تشمل التشاور مع المجتمعات المحلية ومشاركتها النشطة
- إجراء تحليل شامل لتكاليف وفوائد تأثير سد مكحول آخذين في الاعتبار المجتمعات المحلية ووضعها المعيشي وقوائم الجرد الموجودة. وكذلك اكتشاف الترتيبات البديلة لإدارة موارد المياه ذات التأثير البشري الأقل.
- انشاء فريق عمل مشترك للتنسيق والتواصل والتخطيط بين الوكالات والوزارات يشرف على مشروع سد مكحول ، بما في ذلك تحليل فوائد التكلفة والمشاركة المجتمعية